# تعقيب – التحديات والفرص في أوقات الاضطرابات

عند البدء في طباعة حالة الغابات في العالم ٢٠٠٩ (أواخر عام ٢٠٠٨)، بدأ العالم يمر بمرحلة تدهور اقتصادي كبير. فانكماش قطاع الإسكان وأزمة الرهون العقارية غير المضمونة في الولايات المتحدة الأمريكية أثرا تأثيراً كبيراً على الأسواق المالية، وسببا تباطؤاً وركوداً في الاقتصاد العالمي في بلدان كثيرة. وتدهورت الثقة في المؤسسات المالية تدهوراً كبيراً. وبسبب تدهور أسواق الأوراق المالية تضاءلت قيمة الأصول بمقدار مئات المليارات من الدولارات. وأدت محاولات المصارف لضمان قاعدتها الرأسمالية إلى تقييد الائتمان، مما أثر في جميع الأنشطة الاقتصادية. وأعقب ذلك هبوط كبير في كمية الإنتاج، كما تناقصت فرص العمل والدخول وهبط طلب المستهلكين، مما أدى إلى انخفاض جديد في الإنتاج ومزيد من الهبوط الاقتصادي.

وأثّر هذا الاتجاه الهبوطي في معظم البلدان، وانقلبت التنبؤات الاقتصادية الواعدة السابقة (IMF, 2008; UN, 2009). ومن المتوقع أن تزيد البطالة في العالم بمقدار ٢٠ مليوناً في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، مما يعني عكس النجاح الذي تحقق في السابق في مجال تخفيف حدة الفقر (ILO, 2008a)، ومن المتوقع أيضا حدوث انخفاض كبير في الأجور (ILO, 2008b). وظهرت نتائج التباطؤ الاقتصادي في معظم الاقتصادات المتقدمة وأثرت في الاقتصادات الناشئة والنامية، وخصوصاً تلك التي تعتمد على الصادرات وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتوقع حدوث انخفاض كبير في المعونة الإنمائية الرسمية وفي تحويلات العمال المهاجرين من الخارج (Cali, Massa and te Velde, 2008).

وكجزء متكامل من الاقتصاد بوجه عام، سيتأثر قطاع الغابات بالهبوط الاقتصادي الشامل. وستكون شدة التأثيرات متباينة في قطاع الغابات، وذلك بحسب مدى ارتباطها بالقطاعات التي تأثرت بالأزمة تأثراً مباشراً.

## تناقص الطلب على المنتجات الخشبية وانخفاض الإنتاج

كان انهيار قطاع الإسكان، الذي كان النقطة المركزية في الأزمة الحالية، ضربة رئيسية موجهة إلى صناعات الأخشاب. فانخفض المعدل السنوي للشروع في بناء مساكن جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية من نحو ٢,١ مليون في أوائل عام ٢٠٠٦ إلى أقل من ٠,٨ مليون في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ (انظر الشكل على اليسار). كما شهدت بلدان كثيرة أخرى، خاصة في أوروبا الغربية، انخفاضا مماثلا في هذا القطاع، وإن لم يصل إلى نفس المستوى الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى الانخفاض في قطاع الإسكان إلى انخفاض الطلب على الأخشاب (UNECE and FAO, 2008; WWPA, 2008). ومن المتوقع أن ينخفض الطلب على الألياف الخشبية في أمريكا الشمالية وحدها بأكثر من ٢٠ مليون طن عام ٢٠٠٩ (RISI, 2008). والنتيجة هي انتشار انخفاض الإنتاج في معظم البلدان وفي جميع الصناعات الحرجية، من قطع الأخشاب إلى نشرها وإنتاج الألواح الخشبية والورق ولب الورق والأثاث. وقد تأثرت البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على أسواق الولايات المتحدة، مثل البرازيل وكندا، تأثيرا شديدا بالفعل.

وقد أثر انخفاض الطلب على المنتجات الحرجية وأزمة الائتمان تأثيرا سلبيا شديدا على الاستثمارات الجديدة، مما ينعكس على جميع صناعات الأخشاب. ولما كانت هناك مرافق قائمة وغير مستغلة بالكامل أو ستقفل أبوابها، فإن الاستثمار في طاقات خشبية جديدة لن يرى النور أو سيؤجل إلى مرحلة تالية.

## تناقص الرغبة في الدفع مقابل الخدمات البيئية

يمكن أن تؤثر الأزمة الاقتصادية في الطلب على الخدمات البيئية، خصوصاً مع تضاؤل قدرة المجتمع على الدفع مقابل هذه الخدمات. فالسياسات القطرية والدولية، إلى جانب آليات السوق الوليدة، هي أساس نمو العرض والطلب على الخدمات البيئية. فإذا طال أمد الركود الاقتصادي يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي في عدد من الخدمات البيئية، ما لم ينظر إلى إقامة "اقتصاد أخضر" على أنها وسيلة للخروج من الأزمة.

**البدء في عمليات بناء المساكن في الولايات المتحدة**

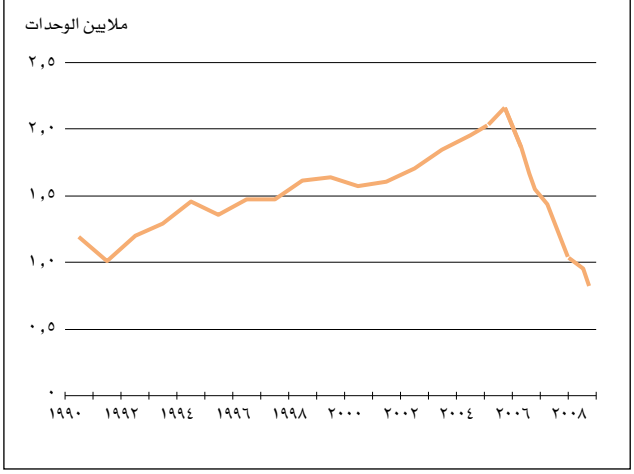


**المصدر:** NAHB, 2008.

ورغم ظهور بوادر أولية للاستقرار في أسواق الكربون، فإنها تضررت أيضاً من الأزمة الاقتصادية بسبب انهيار بعض مصارف الاستثمار الرئيسية التي كانت عاملة في تجارة الكربون. وهبطت أسعار الكربون لتواكب أسعار النفط والسلع الأخرى. ففي بورصة الكربون الأوروبية انخفضت أسعار الكربون من ٢٩ يورو للطن في أوائل يوليو/تموز ٢٠٠٨ إلى نحو ١٥ يورو للطن في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨. وينطوي التباطؤ الاقتصادي على تناقص في الانبعاثات من الصناعات ومرافق توليد الطاقة، مما يُقلل الطلب على علاوات الانبعاثات. وما لم ترتفع أسعار الكربون ارتفاعاً كبيراً وتظل ثابتة بعد ذلك، فإن نهج السوق لمكافحة تغير المناخ قد يصبح غير فعال. وستعتمد فعاليته اعتماداً كبيراً على الانتعاش الاقتصادي وعلى الالتزام السياسي القوي بإبرام اتفاق ما بعد كيوتو بشأن تغير المناخ.

ويسود قلق أوسع نطاقا من احتمال لجوء بعض الحكومات إلى تمييع الأهداف الخضراء الطموحة السابقة أو إلى تأجيل اتخاذ قرارات حاسمة بشأن سياسات التخفيف من تغير المناخ في المستقبل والتكيف معه، لأن تلك الحكومات تريد التركيز على الخروج من حلقة التباطؤ الاقتصادي (Egenhofer, 2008; Rice-Oxley, 2008). فالتعهد بإصدار تشريع أوروبي عن تغير المناخ، وخصوصاً تنظيم مزادات للحصول على علاوات الانبعاثات، يواجه، على سبيل المثال، عقبات وإن كان بعض البلدان (مثل المملكة المتحدة) سار قدما في تنظيم مزادات جزئية. كما قد تظهر مشاكل مماثلة في وجه مبادرات مثل مبادرة تخفيض الانبعاثات من عمليات إزالة الغابات وتدهورها، وهي مبادرات تعتمد على التحويلات المالية الدولية.

وقد بدأ التوسع الاستثماري غير المسبوق في إنتاج الوقود الحيوي الذي شهدته السنوات القليلة الماضية في التضاؤل بدوره. وقد يؤثر هذا التباطؤ بصفة خاصة في الاستثمار في تكنولوجيات الجيل الثاني والجيل الثالث، بما في ذلك إنتاج الوقود الحيوي من المواد الخشبية السيلولوزية.

وقطاع الرحلات والسياحة، بما في ذلك السياحة البيئية، هو قطاع آخر تأثر بالفعل من الهبوط الاقتصادي. فمنذ منتصف عام ٢٠٠٨، تناقصت سرعة التوسع في السياحة الدولية، وكان السبب الأولي في ذلك ارتفاع أسعار النفط، ثم جاء سبب آخر هو تباطؤ النمو الاقتصادي وما نتج عنه من انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على الرحلات والسياحة (WTO, 2008). والهبوط الواضح بالفعل الآن في وصول السياح الدوليين إلى كل من كينيا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة مثلاً هو نذير بالصعوبات التي ستظهر فيما بعد في قطاع السياحة لمشاهدة الحياة البرية.

## التأثيرات على الغابات وإدارتها: الأنباء السيئة والجيدة

يمكن أن تكون لانخفاض الطلب على الأخشاب آثار إيجابية على الموارد الحرجية، ولكن الأزمة الاقتصادية يمكن أيضاً أن تقلل الاستثمار في الإدارة الحرجية المستدامة وأن تساعد على انتشار قطع الأشجار بطرق غير مشروعة. وفي كثير من الحالات يؤدي انكماش القطاعات الاقتصادية الرسمية إلى إتاحة فرص للتوسع في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك قطع الأشجار بطرق غير مشروعة. فمثلاً شهد عدد من بلدان جنوب شرق آسيا زيادة في عمليات القطع غير المشروعة بعد أزمة ١٩٩٧/١٩٩٨ الاقتصادية (Pagiola, 2004).

كما يمكن أن يؤدي انخفاض الطلب على الأخشاب عالية الثمن الناشئة عن عمليات مشروعة، وضعف قدرة المؤسسات على حماية الغابات، نظراً لتخفيض ميزانيتها، وزيادة البطالة في القطاع الرسمي، إلى زيادة العمليات غير المشروعة لقطع الأخشاب.

وكما سبق بيانه في الفصول السابقة، فإن النمو الاقتصادي السريع وانخفاض الاعتماد على الأراضي ساعدا على تقليل إزالة الغابات، بل ساعدا على قلب الاتجاه إلى إزالة الغابات في كثير من البلدان في السنوات العشر الأخيرة. وفي كثير من البلدان ساعدت تحويلات العمال المهاجرين من الخارج على تقليل الضغط على الأراضي. وإذا استمرت الأزمة الاقتصادية، فمن الممكن أن ينعكس انخفاض الاعتماد على الزراعة، خصوصاً مع تدهور قطاعي الصناعة والخدمات وانخفاض التحويلات من الخارج. ويمكن أن تؤدي زيادة البطالة في هذين القطاعين الأخيرين إلى عودة العمال إلى المناطق الريفية مع ما يؤدي ذلك إليه من تأثيرات في استخدامات الأراضي والتوسع في الزراعة في أراضي الغابات.

وإذا أمكن توسيع الزراعة التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن زراعة المحاصيل التجارية على نطاق واسع، التي كانت السبب الرئيسي وراء إزالة الغابات في المناطق الاستوائية، يمكن أن تنخفض بدرجة كبيرة بسبب نقص الائتمان والقروض وانخفاض الطلب الراجع إلى التباطؤ الاقتصادي. وقد انخفضت أسعار زيت النخيل والمطاط وفول الصويا انخفاضاً كبيراً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل على الصفحة التالية). وإذا كانت

**الرقم الدليلي لأسعار السوق لكل من زيت النخيل والمطاط وفول الصويا**

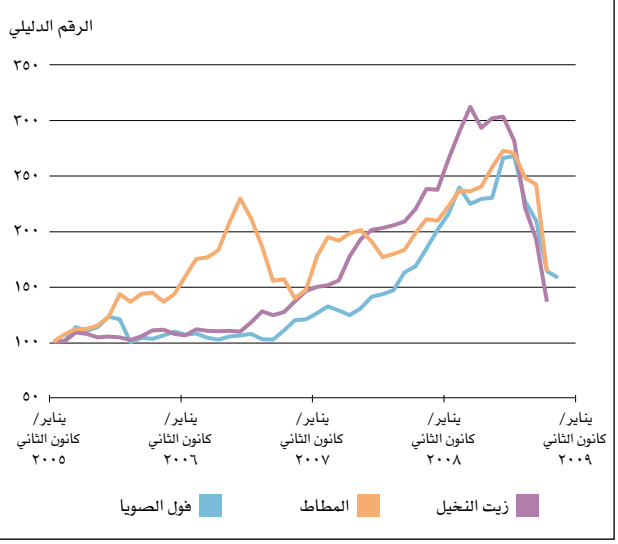


**ملاحظة**: يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ = ١٠٠
**المصادر**: FAO, 2008; Index Mundi, 2008.

هذه الأنباء سيئة لمنتجي تلك السلع، فإنها قد تكون أنباء جيدة للغابات. فمثلاً هناك ارتباط مباشر بين سعر فول الصويا وإزالة الغابات في حوض نهر الأمازون (Nepstad et al., 2008).

## مواجهة العاصفة الاقتصادية

تصرفت الحكومات والمصارف المركزية بسرعة وبطريقة منسقة في مواجهة الأزمة. ولكن لا يستطيع أي إنسان أن يعرف متى سيتوقف الهبوط أو الفترة اللازمة قبل أن تعود الثقة إلى الأسواق والمستهلكين مرة أخرى. والقول بان الانتعاش سيحدث خلال سنتين هو تصور مفرط في التفاؤل. ويرى كثير من الاقتصاديين حدوث هبوط آخر قبل أن يبدأ الانتعاش ببطء ويستغرق سنوات طويلة. وليس من المحتمل أن يصل الطلب على الأخشاب إلى الذروة التي وصلها في الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٦ مرة أخرى في المستقبل المنظور.

ومعظم البلدان يطبق في الوقت الحاضر سياسات نقدية وضريبية من أجل توفير الائتمان وتحقيق النمو والمحافظة على الطلب الاستهلاكي. ويستطيع قطاع الغابات أن يستفيد من هذه الفرصة ليؤدي دوراً في هذه الحوافز الضريبية، وذلك من خلال بناء رأس مال من الموارد الطبيعية (مثلاً بواسطة التشجير وإعادة التشجير وزيادة الاستثمارات في الإدارة الحرجية المستدامة)، وتوليد فرص العمل في الريف، والعمل بنشاط على ترويج استخدام الأخشاب في عمليات البناء الأخضر وفي الطاقة المتجددة.

كما أن الدورة الاقتصادية ربما تتيح فرصاً لإعادة هيكلة الصناعة. فالمنشآت الكبيرة غالباً ما تعمل على ترشيد طاقة الإنتاج بإغلاق الوحدات القديمة غير الكفؤة والتركيز على الأجزاء الأكثر إنتاجية. وغالباً ما تواجه المنشآت الكبيرة أكبر المشاكل عند حدوث هبوط اقتصادي؛ بل إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تعتبر أن الأزمة تتيح لها بعض الفرص.

وستعتمد قدرة قطاع الغابات على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأزمة الاقتصادية الحالية اعتماداً كبيراً على قدرة المؤسسات على التجديد (انظر الفصل المعنون "تغير المؤسسات" الذي يبدأ في صفحة ٨٠). وقد تدفع الأزمة إلى قبول وتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها، رغم أن ذلك قد لا يكون بالأمر اليسير.

## المراجع


**Cali, M., Massa, I. & te Velde, D.W.** 2008. *The global financial crisis: financial flows to developing countries set to fall by one quarter*. London, Overseas Development Institute.

**Egenhofer, C.** 2008. *Climate change policy after the financial crisis: the latest excuse for a new round of state aid?* CEPS commentary (available at www.ceps.eu).

**FAO.** 2008. International commodity prices (available at www.fao.org/es/esc/prices).

**ILO.** 2008a. *ILO says global financial crisis to increase unemployment by 20 million*. Press release ILO/08/45, 16 October. Geneva, Switzerland, International Labour Organization (also available at www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/lang--en/index.htm).

**ILO.** 2008b. *Global wage report 2008/2009*. Geneva, Switzerland.

**IMF.** 2008. *Global economic outlook*. Washington, DC, International Monetary Fund.

**Index Mundi.** 2008. Commodity price indices: rubber monthly price (available at www.indexmundi.com/commodities/?commodity=rubber).

**NAHB.** 2008. Housing starts. National Association of Home Builders (available at www.nahb.org/generic.aspx?genericContentID=45409).

**Nepstad, D.C., Stickler, C.M., Soares-Filho, B. & Merry, F.** 2008. Interactions among Amazon land use, forests and climate: prospects for a near-term tipping point. *Philosophical Transactions of the Royal Society*, 363: 1737–1746.

**Pagiola, S.** 2004. *Deforestation and land use changes induced by the East Asian economic crisis*. EASES Discussion Paper Series. Washington, DC, World Bank (also available at ideas.repec.org/p/wpa/wuwpot/0405006.html).

**Rice-Oxley, M.** 2008. Financial crisis threatens climate-change momentum. *Christian Science Monitor*, 13 November (available at features.csmonitor.com/environment).

**RISI.** 2008. *RISI's International Woodfiber Report predicts North American woodfiber demand to fall more than 20 million tons by year-end*. Press release, 23 October. Resource Information Systems Inc. (available at www.risiinfo.com/pages/abo//news/2008/2008-10-23.jsp).

**UN.** 2009. *World Economic Situation and Prospects 2009 – Global Outlook 2009*. Pre-release. New York, USA, United Nations (also available at www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html).

**UNECE & FAO.** 2008. *Forest Products Annual Market Review 2007–2008*. Geneva, Switzerland, United Nations Publications.

**WTO.** 2008. *Slowdown in tourism growth reflects current uncertainties*. Press release, 10 November. World Tourism Organization (available at www.unwto.org/media).

**WWPA.** 2008. *U.S. financial crisis will delay recovery of housing, lumber markets until 2010*. Western Wood Products Association (available at www2.wwpa.org/Portals/9/docs/r-2008-09%20forecast.doc).